نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الاخضر

Towards establishing environmental responsibility in business organizations as a central basis for supporting the green economy

عيسى معزوزي[1]، بن تربح بن تربح[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية -جامعة عمار ثليجي بالاغواط-، ai.mazouzi@lagh-univ.dz

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية -جامعة عمار ثليجي بالاغواط- ، b.benterbeh65@gmail.com

تاريخ الاستلام: 17 /2018/12 تاريخ القبول: 30 /2018/12

ملخص:

تعد المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال احد أهم الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر حيث تعمل بالدرجة الأولى على الاستغلال الأمثل والعقلاني للطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة في مختلف مجالات الطاقة وتدوير المخلفات الى جانب الحفاظ على النظام الايكولوجي، لذلك هدفت دراستنا لإبراز دور المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال في بناء الاقتصاد الأخضر من خلال دعم كل عنصر على حدى فهي تدعم استغلال الطاقات الخضراء وتساهم في توفير وسائل النقل صديقة البيئة وتعمل على خفض نسب الكربون في الجو لتوفير المناخ الملائم وللتقليل من آثار الاحتباس الحراري.

وقد تم التوصل الى عدة نتائج أهمها أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون إرساء المسؤولية البيئية بمنظمات الاعمال لتوعية هذه المنظمات بضرورة حماية البيئة من أجل الاقتصاد الأخضر، وقد تمثلت أهمها في عدم التمتع بالثقافة البيئية سواء من طرف المنظمة أو المجتمع.

كلمات مفتاحية: المسؤولية البيئية، الاقتصاد الأخضر.

تصنيف JEL: O13 :JEL

Abstract:

The environmental responsibility of business organizations is one of the most important pillars of the green economy. It works primarily on of these is the fact that there are a number of obstacles that prevent the rational and rational exploitation of renewable energies and modern technologies in various fields of energy and waste recycling, in addition to preserving the ecological system. Our study aimed at highlighting the role of environmental responsibility for business organizations in building the economy. Green by supporting each component, it supports the exploitation of green energies and contributes to the provision of environmentally friendly transport and reduce the carbon ratios in the atmosphere to provide a suitable climate and reduce the effects of global warming.

A number of factors have been reached. The most important the establishment of environmental responsibility by business organizations to sensitize these organizations to the need to protect the environment for the green economy, the most important of which is the lack of enjoyment of environmental culture by the organization or society.

Keywords: environmental responsability, Green Economy

Jel Classification Codes: JEL: **O13**

عيسى معزوزي، الإيميل: ai.mazouzi@lagh-univ.dz

1. مقدمة.

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

يشهد العالم اليوم حالة من الفوضى البيئية نتيجة تمادي منظمات الاعمال في التسبب بالتلوث من خلال التجاوزات الخطيرة في أنشطتها وأعمالها، وبالتالي وجب فرض مفهوم المسؤولية البيئية حيث أصبح من الضروري إرساء هذا المفهوم بمنظمات الاعمال من اجل الوصول الى عالم خالي من التلوث من جهة وكتخليص حق من جهة أخرى باعتبار هذه المنظمات السبب الرئيسي في هذا التلوث.

فمعظم منظمات الاعمال لا تحترم المعايير البيئية من خلال ممارساتها سواء المتعلقة بمستويات انبعاثات الغازات الكثيفة أو تسيير النفايات الغير مضبوط بمختلف أنواعها...الخ، وبالتالي أدى ذلك بشكل عام الى تدهور حالة البيئة.

وكحالة انتقال في النظام العام للاقتصاد من الاقتصاد البني الى الاقتصاد الأخضر وجب فرض مفهوم المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال لدعم عناصر الاقتصاد الأخضر من خلال توظيف التكنولوجيات الخضراء في استغلال الطاقات المتجددة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية وتدوير النفايات وتقليل انبعاثات الغازات المحملة بالكربون وغيرها....

1.1 اشكالية الدراسة

تعتبر المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال أحد أهم الدعائم الاساسية التي تساهم بشكل بارز في بناء نظام الاقتصاد الأخضر، وبالتالي نطرح الاشكالية التالية:

ماهي عوامل إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال من اجل دعم عناصر بناء اقتصاد أخضر؟

2.1 فرضيات الدراسة.

1.2.1 الفرضية الرئيسية:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال عناصر بناء الاقتصاد الأخضر؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال عناصر بناء الاقتصاد الأخضر.

2.2.1 الفرضيات الفرعية.

الفرضية الفرعية الأولى:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استغلال الطاقات الخضراء؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استغلال الطاقات الخضراء.

الفرضية الفرعية الثانية:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه نحو المدينة الخضراء؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه نحو المدينة الخضراء.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه انشغالات التغير المناخي؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه انشغالات التغير المناخي.

الفرضية الفرعية الرابعة:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استخدامات التكنولوجيا الخضراء؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استخدامات التكنولوجيا الخضراء.

الفرضية الفرعية الخامسة:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال مقومات الحياة الخضراء؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال مقومات الحياة الخضراء.

الفرضية الفرعية السادسة:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال سياسة الاستثمار الأخضر؛
- لا تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال سياسة الاستثمار الأخضر.

3.1 أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

- التعرف على مختلف ضوابط إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال وأسباب اللجوء إليها؛
- التعرف على طبيعة الاقتصاد الأخضر واهم العناصر المشكلة له؛
- إبراز دور المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال في بناء الاقتصاد الأخضر؛

رابعا: منهجية الدراسة.

قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بمختلف الكتب والدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية الى جانب مختلف المجلات والمقالات المنشورة والمراجع الالكترونية التي تناولت الموضوع.

وبناءا على كل ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسين وهما كالتالي:

المحور الأول: مدخل الى المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال.

المحور الثاني: أساسيات الاقتصاد الأخضر.

2. مدخل الى المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال.

1.2 تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال.

قبل التطرق الى المفهوم العام لمصطلح المسؤولية البيئية والمفاهيم المتعلقة بها لابد من الإشارة إلى أهم المراحل التاريخية التي مرت بها.

1.1.2. التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية البيئية.

البيئة بشكل إجمالي هي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد، وفكرة حماية البيئة لم تظهر لأول مرة في نهاية القرن العشرين كما يظهر ذلك بل أن جذورها متغلغلة في أحضان الحضارات القديمة، فمنذ أن أدرك الانسان أن استمراره وبقاءه مرتبط بالحفاظ على البيئة، لجأ الى العمل على تطبيق المبادئ والأفكار المختلفة لتحسينها كنص القوانين والتشريعات التي قدمها حمورابي وتقتضي بحماية التربة الزراعية من الاستنزاف.

ومع ظهور الثورة الصناعية برزت مشكلات بيئية عديدة بشكل واضح، تسببت فيها الثورة الصناعية بشكل كبير جدا ويسمي البعض هذه المرحلة بمرحلة الخصام مع البيئة، فوصول التلوث إلى ذروته في هذه المرحلة، حيث كان سببا مباشرا في ظهور بوادر الوعي البيئي، ومن خلال التشريعات والمعالجات الصناعية، ففي 1912 أصدرت الولايات المتحدة الامريكية أول قانون للصحة العامة كنقطة انطلاق لحماية الانسان والبيئة من التلوث، وفي 1951 أصدرت بريطانيا أول قانون يعمل على حماية البحار والانهار من التلوث.

لكن الاهتمام من منظور المسؤولية لم يبدأ التطرق إليه إلا عندما طفى على الساحة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف **روثمان بووين هاورد** الذي يعتبر الاب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1953 تحت عنوان " **Social Responsabiliy of Business men**"، وفي سنة 1992 وبعد أيديولوجية التنمية المستدامة التي زادت من أهمية البعد البيئي واعتباره هدف استراتيجي يجب أن تعمل كل الأطراف لتحقيقه وهذا ما أكدته الاجندة 21 لقمة الأرض بالبرازيل 1992 التي اعتبرت مسؤولية الحفاظ على البيئة لا تقتصر على الحكومات فقط بل تمتد إلى المجتمع المدني وعلى رأسها المؤسسات الصناعية، وهذا ما دفع بكل المؤسسات الصناعية الى تحويل أنظارها نحو تحقيق المسؤولية البيئية وهذا لتجنب الخسائر التي تنجم عن عدم الاهتمام بالبيئة ومحاولة إصلاح ما افسدت. (مشري محمد الناصر- بقة الشريف، ص876-877) [1]

2.1.2 المسؤولية البيئية والمفاهيم المتعلقة بها.

❖ **تعاريف حول المسؤولية البيئية.**

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المسؤولية البيئية ومن أهمها:

تعريف01 (زوبيدة محسن وآخرون، ص331): هي عملية تغطية الاثار البيئية لعمليات الإنتاج الخاصة بالشركات كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية، وتقليص الممارسات التي تكون لها آثار سلبية مستقبلا على البيئة كما تتمثل في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة.[2]

تعريف(فضالة خالد وآخرون، ص48): هي الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة، أو التخفيف من الاثار السلبية التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.[3]

تعريف03 (محمد فلاق، ص71): هي جزء من مسؤولية منظمات الاعمال اتجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المنظمة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية.[4]

تعريف04 (خالد أعراب، ص88): هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال حيث يركز على: الالتزام البيئي للمؤسسة وإدارة الموارد والطاقة والشفافية في تصريح المؤسسة عن أنشطتها كاملة ليسهل الوصول اليها من قبل أصحاب المصلحة.[5]

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الباحثان المسؤولية البيئية على أنها: "التزام منظمات الاعمال بالقيود البيئية في ممارساتها لأنشطتها الى جانب تضمين البعد البيئي في استراتيجياتها كي تسعى بذلك نحو تخضير هذه المنظمات"

❖ **المفاهيم المتعلقة بمفهوم المسؤولية البيئية.**

ترتبط عدة مفاهيم بمصطلح المسؤولية البيئية لتمثل دعما لإرساء هذا المفهوم بمنظمات الاعمال ومن أكثر هذه المفاهيم تداولا ما يلي (ساسي سفيان، ص14):[6]

- **منظومة الإدارة البيئية:** هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية، والذي يتضمن الهيكل التنظيمي والأنشطة التخطيطية والمسؤوليات والخبرات والأساليب والعمليات والموارد، للتطوير والتنفيذ لإنجاز وفحص وصيانة السياسة البيئية.

- **مراجعة منظومة الإدارة البيئية:** عملية تحقق، مرتبة وموثقة، للحصول على الحيثيات، وللتقييم الموضوعي، للحكم، عما إذا كانت الإدارة البيئية في المؤسسة، تتطابق مع سمات المراجعة، التي وضعتها المنشأة لمنظومة الإدارة البيئية، وإبلاغ الإدارة بنتائج هذه العملية.

- **الغرض البيئي:** الغاية البيئية الشاملة التي تسفر عن السياسة البيئية، والتي تهيئ المنشأة ذاتها لبلوغها، والتي يتم قياسها إذا كان ذلك عمليا.

- **الأداء البيئي:** النتائج القابلة للقياس من منظومة الإدارة البيئية والمتعلقة بتحكم المنشأة للجوانب البيئية والتي تقوم على السياسة البيئية والأغراض والأهداف.

- **السياسة البيئية:** إفصاح المنشأة عن مقاصدها ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل، والذي يعطي إطارا للتحرك ولوضع أغراضها وأهدافها البيئية.

- **الهدف البيئي:** متطلبات الأداء التفصيلية، والتي تنشئها الأغراض البيئية والتي تحتاج إلى إقرارها وتنفيذها لبلوغ تلك الأغراض، إذ تكون قابلة للتطبيق في المؤسسة، أو في أجزاء منها، وتكون قابلة للقياس كلما أمكن ذلك.

- **الحد من التلوث**: استخدام عمليات، خبرات، مواد أو منتجات تمنع أو تحد من أو تقلل أو تتحكم في التلوث، والتي قد تتضمن التدوير، والتعامل، وتعديل العمليات، وأجهزة التحكم، والاستغلال الأمثل للموارد، والمواد البديلة، فالمزايا الكامنة في الحد من التلوث تتضمن تخفيض التأثيرات البيئية المعاكسة وتحسين الكفاية، والإقلال من التكاليف.

2.2 دو افق تبني منظمات الاعمال للمسؤولية البيئية ومستوياتها حسب مقاربة روبنز.

1.2.2. دو افع تبني منظمات الاعمال للمسؤولية البيئية.

في ظل الظروف البيئية الراهنة التي يشهدها العالم أصبح من اللازم على منظمات الاعمال إدراج وإرساء مفهوم المسؤولية البيئية ضمن أنشطتها وتبنيها بصفة مستديمة، لما أصبحت عليه من ضرورة حتمية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي فقد وجب علينا توضيح الفرق بين دوافع التبني الاختيارية والاجبارية لإرساء مفهوم المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال.

❖ **دو افع التبني الاختيارية لإرساء المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال:**

من بين اهم الدوافع التي جعلت منظمات الاعمال تتبنى مفهوم المسؤولية البيئية ما يلي (ساسي سفيان ومنية غريب، ص3):[7]

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل مع البيئة؛
- حسين صورة الشركات بيئيا، وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

❖ **دو افع التبني الاجبارية لإرساء المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال:**

من بين اهم الدوافع الاجبارية التي دعت منظمات الاعمال الى تبني مفهوم المسؤولية البيئية ما يلي (ساسي سفيان ومنية غريب، ص4):[8]

- **المتطلبات الحكومية:** المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية؛

- **المستهلكين:** لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها؛
- **المساهمين والمستثمرين:** تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المؤسسات أدائها البيئي؛
- **المتطلبات التعاقدية:** إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم؛

2.2.2. مستويات المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال حسب مقاربة روبنز (Traffic lights_robbins 2001).

استخدم روبنز سنة 2001 إشارات المرور الضوئية في تصنيف مستويات المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال، حيث اعتمد على اللونين الأخضر والبني في تحديده لهذه المستويات وهي أربعة (سعيد حياة وبرحومة عبد الحميد، ص273):[9]

- **المستوى الأول الأخضر الداكن- المستدام "Dark green – Sustainable":** تهدف فيه المؤسسة لأن تكون رائدة بيئيا وتساهم في حل المشاكل البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- **المستوى الثاني الأخضر- الاستراتيجي "Green – Strategic ":** تكون السياسة البيئية جزء من الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة وتساعد على إيجاد إمكانيات جديدة (صورة إيجابية- منافذ جديدة)؛
- **المستوى الثالث الضوء الأخضر- الوقائي "Light green – Preventive ":** تهدف السياسة البيئية في هذا المستوى لمنع المخاطر البيئية المحتملة وتمكين الموارد وتوفير الطاقة؛
- **المستوى الرابع- البني التقليدي (الامتثال) "compliance Brown – Traditional ": وترتكز السياسة البيئية على تلبية المتطلبات ومعالجة الانبعاثات في نهاية الانبوب (end of pipe).**

الشكل01: مستويات المسؤولية البيئية باستخدام الإشارات الضوئية حسب Robbins PT 2001.

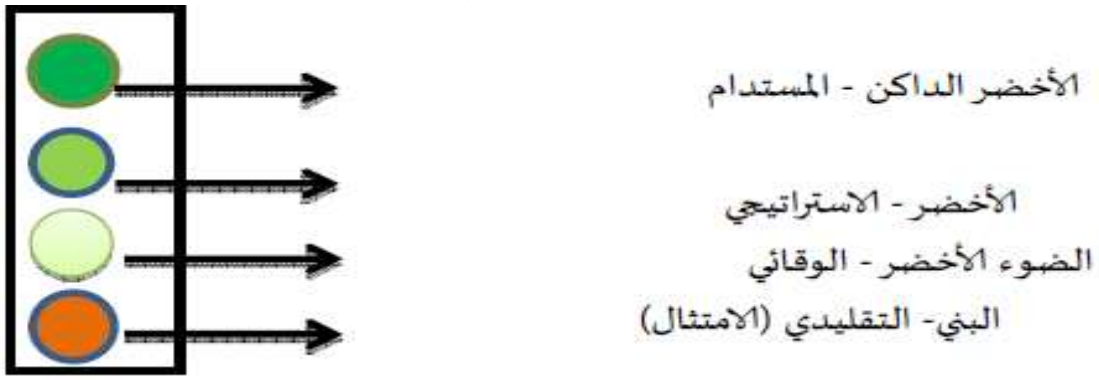

المصدر: سعيد حياة- برحومة عبد الحميد، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص273.

3.2عناصر المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال.

تتعدد العناصر المحددة لماهية المسؤولية البيئية ومن أهمها (فضالة خالد وقرومي حميد، ص ص 49-50):[10]

❖ **تحقيق الفعالية البيئية:** من منطلق مفهوم الفعالية الذي تمحور حول تحقيق الأهداف المسطرة ومضاعفة النتائج النهائية للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل والاقل لكافة الوسائل المتاحة، وبالتالي فإن الفعالية البيئية تصاغ على

ذلك النحو ولكن في إطار بيئي، فهي تعبر عن منطلق تسييري مفاده إنتاج القيمة بأقل وأمثل استهلاك، أي انتاج أكثر باستخدام رشيد وأقل الموارد، والتقليل من التلوث.

❖ **تبني مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة:** لقد تبنت العديد من منظمات الاعمال سياسات من أجل الحماية المتواصلة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات واستراتيجيات تدعم حماية البيئة وتحقق الربحية في نفس الوقت، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي، الذي يبين المصفوفة التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وبالتالي الحكم على مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية، وذلك بناء على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة التقليل ومنع التلوث، وأخيرا إدارة المنتج.

الجدول02: مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة.

الغد	**تقديم تكنولوجيا بيئية جديدة**	**وجود رؤية للحماية المستدامة**
اليوم	**منع التلوث**	**إدارة المنتج**
	داخلي	**خارجي**

المصدر: فضالة خالد- قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

من خلال تحليل المصفوفة أعلاه، فهناك أربع حالات تعبر عن مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة هي:

- الحالة الأولى والتي تتمثل في محاولة منع التلوث، حيث يتضمن هذا المدخل ما هو أكثر من الرقابة على التلوث أو محاولة معالجته بعد حدوثه إلى الحد أو منع الفاقد أو المخلفات من التواجد أصلا؛
- الحالة الثانية تعبر عن إدارة المنتج التي تتعدى الحد من التلوث الناجم عن مراحل العملية الإنتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته ومن مخلفات استعماله النهائية؛
- الحالة الثالثة ابتكار تكنولوجيات بيئية جديدة من خلال تطلع المؤسسة الى المستقبل والتخطيط لابتكار وتطوير تكنولوجيات متوافقة وتساهم في حماية البيئة؛
- الحالة الرابعة والأخيرة تتمثل في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، فهي بمثابة الإطار المرشد الذي يتم الاستناد عليه في كل التصرفات المستقبلية فيما يخص حماية البيئة من خلال الكيفية التي يجب أن تقدم بها المنتجات ويتم بها إدارة العمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وغيرها؛

❖ **تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة:** هو ذلك الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي قد تنجم عن المشاريع الإنمائية الجديدة، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الاثار السلبية وتعزيز الاثار الإيجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية، وانه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية.

3. أساسيات الاقتصاد الأخضر.

1.3 بدايات ظهور الاقتصاد الأخضر.

يمكن إدراك مفهوم الاقتصاد الأخضر عبر سياقه التاريخي، بالاعتماد على عقود من التحليلات والنقاشات المركزة على العلاقة وبالتالي التفاعل بين الانسان والاقتصاد **(التنمية)** والبيئة **(الطبيعة)**، حيث ارتبط بمفهوم التنمية المستدامة ويمكن تحديد أهم مراحل ظهوره كما يلي (قحام وهيبة و شرقرق سمير ص ص 438-439):[11]

- **مرحلة سنة 1982:** إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة بورتلاند"، حيث تقوم بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، حيث وبعد خمس سنوات من انشائها نشرت تقريرها المشهور والبارز والمعنون "مستقبلنا المشترك" أين عرف التنمية المستدامة موضحا العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة حيث أكد استحالة الفصل بينهما؛
- **مرحلة سنة 1992:** اكتسب مصطلح أو مفهوم التنمية المستدامة المزيد من الشهرة والانتشار في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الامم المتحدة، فيه أصدرت الحكومات "إعلان ريو" ويقول ينبغي للدول أن تتعاون معا على النشر والترويج لإقامة نظام دولي اقتصادي منفتح كي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي لجميع الدول، واعتماد جدول أعمال القرن 21؛
- وخلال هذه الفترة، تم اصدار منشوران "بحوث جامعية" حيث قاما لأول مرة بتقديم مفهوم الاقتصاد الأخضر أولهما بعنوان **"Blueprint for a green Economy"** وهو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر أين سلط الضوء على الترابط بين التنمية الاقتصادية والبيئة كأداة لفهم وتحقيق التنمية المستدامة، والثاني بعنوان **"The Green Economy "** أي الاقتصاد الأخضر والذي تطرق الى العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من نطاق أوسع ورغم هذا إلا ان مفهوم الاقتصاد الاخضر وأهميته لم تجتذب الاهتمام الدولي إلا بعد هذه الفترة بحوالي 20 سنة؛
- **مرحلة سنة 2008:** في هذه السنة مر العالم بالأزمة المالية الشهيرة حيث تأثرت وتراجعت الجهود الساعية الى بلوغ الاهداف الانمائية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة اخرى لجأت العديد من الدول والحكومات الى إعادة النظر في المفاهيم والنماذج الاقتصادية التقليدية الخاصة المتعلقة بالثروة والازدهار أثبتت فشلها، مما شجع على الدراسة والبحث عن مخاطر يمكن مصادفتها في المستقبل القريب، هذا النقاش توصل الى ادلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها وبالتالي الاعتراف بمخاطر التغيير المناخي وتدهور النظام الايكولوجي، وفي هذا الاطار اطلق برنامج البيئة مبادرة شاملة حول الاقتصاد الاخضر سنة 2008، تهدف الى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشان تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة؛
- **مرحلة 2009:** أين اكتسب مصطلح ومفهوم الاقتصاد الاخضر شهرة واقبال واسع واضافي حين قررت الجمعية العامة وبمقتضى القرار رقم 64 / 263 تنظيم في 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي سيركز على القضاء على الفقر كموضوع محوري للاقتصاد الاخضر في إطار التنمية المستدامة؛
- **مرحلة 2010**: انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشر لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المنتدى البيئي الوا زري العالمي بإندونيسيا)، أين أتاح الفرصة لوزراء البيئة مناقشة قضايا البيئة ضمن النظام المتعدد الأطراف حيث برز موضوع الاقتصاد الأخضر كواحد من اهم المواضيع قيد النظر والتحليل، وكانت خلاصة الدورة أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وانصاف وشرطا أساسيا لإرساء قواعد وأسس اقتصادية أكثر استقرار.

وقد أفضت الدورة الاستثنائية الحادية عشر الى اعتماد إعلان" نوسادوا"، والذي أقر فيه الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة أن نشر واعتماد مفهوم الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، قد يساعد على التصدي للتحديات الراهنة واتاحة فرص أفضل وأدوم للتنمية الاقتصادية.

وبالتالي تعتبر مرحلة سنة 1992 هي البؤرة التي انطلق منها مفهوم الاقتصاد الأخضر نحو العالم خاصة بعد تقرير ريو، أما المراحل التي تبعتها كانت لتعديل وتوضيح ملمح هذا الاقتصاد من أجل بناء عالم أخضر.

2.3 مفهوم الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التحول إليه.

1.2.3 مفهوم الاقتصاد الأخضر.

تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهمها:

يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (عبد الهادي مختار، ص568) على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة ايكولوجية.[12]

كما يعرفه المنتدى العربي للبيئة والتنمية في تقريره (عبير محمود مجاهد، ص3) بأنه أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد ويقتضي إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وان هذا الاقتصاد يركز بدرجة كبيرة على كفاءة استخدام الثروات الطبيعية وتوزيعها لتنويع الاقتصاد.[13]

ويعرف "Chapple " أيضا بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة (ثابتي الحبيب وبركنو نصيرة ص 92)، يتكون أساسا من أربعة قطاعات: الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، المباني الخضراء كفاءة الطاقة تكنولوجي، البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة والنقل، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة. والاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح عمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل. وبالتالي، قد تشمل المنتجات، والعمليات، والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية.[14]

ومما سبق يعرف الباحثان الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد القائم على استغلال الموارد الطبيعية لتلبية الحاجات الإنسانية دون المساس أو الحاق الضرر بالبيئة مع تحقيق تنمية مستديمة لجميع القطاعات".

2.2.3 متطلبات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

هناك عدة نقاط لابد من مراجعتها للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وهي (عايد راضي خنفر، ص56):[15]

- مراجعة السياسات الحكومية واعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد؛
- الاهتمام في قطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة؛
- دعم قطاع النقل الجماعي؛
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء؛

- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة.

3.3 سيناريو الاقتصاد الأخضر العالمي ومؤشرات قياس تقدمه.

1.3.3سيناريوهات الاقتصاد الأخضر.

تتمثل أهم النتائج المتمخضة عن تحضير الاقتصاد العالمي استنادا إلى تقرير الاقتصاد الأخضر إلى غاية 2050 مقارنة بالاقتصاد التقليدي إلى (حسام محمد أبو عليان، ص66): [16]

- خفض البصمة البيئية من 1,5 إلى 1,2 بحلول عام 2050 الذي هي قريبة من القيمة الفاصلة للاستدامة التي تساوي 1 بدلا من أن ترتفع لمستوى 2 في الاقتصاد التقليدي؛
- خفض انبعاثات co_2إلى الثلث بحلول 2050؛
- سترتفع القيمة المضافة من صناعة الغابات بنحو 20 %،
- جودة التربة والعائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية ستعرف زيادة تقدر بنحو 10 %عن الاقتصاد التقليدي او كما يعرف بالاقتصاد البني؛
- انخفاض الطلب على المياه إلى الخمس.

2.3.3. مؤشرات قياس تقدم الاقتصاد الأخضر.

وفقا للمعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية المقدمة إلى المنتدى البيئي الوزاري العالمي 2011 بخصوص مؤشرات الاقتصاد الأخضر فلقد حددها في ثلاثة مؤشرات (نجوى يوسف جمال الدين وآخرون، ص439):[17]

- **المؤشرات الاقتصادية:** مثل حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تساهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية للاستدامة.
- **المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي:** مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.
- **المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية:** مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية الاجتماعية.

4.3 العلاقة بين عناصر بناء الاقتصاد الأخضر والمسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال.

قبل توضيح العلاقة بين المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال وعناصر الاقتصاد الأخضر لابد من عرض الشكل التالي لتسهيل الرؤية في طبيعة العلاقة بينهما.

الشكل02: عناصر بناء الاقتصاد الأخضر.

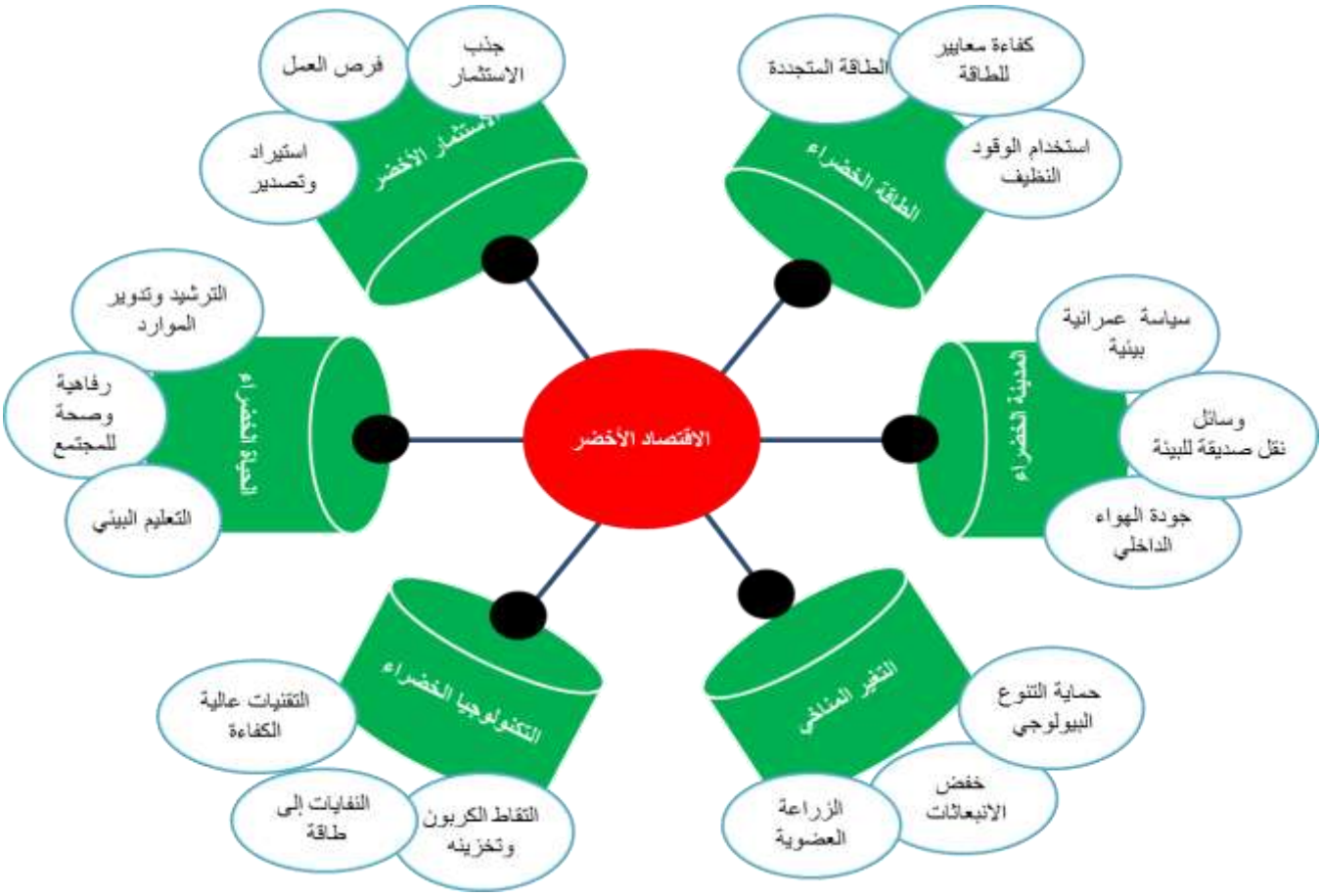

من خلال الشكل السابق نستعرض أهم النقاط التي توضح طبيعة العلاقة وهي كما يلي:

- **المسؤولية البيئية والطاقات الخضراء:** تكمن أهمية المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال في كيفية استغلال الطاقات الخضراء بفعالية وكفاءة وفقا لمعايير عالمية بدلا من اللجوء الى الطاقات التقليدية المهددة لسلامة البيئة والمجتمع والمتسببة في التلوث، بحيث تهدف الى استخراجها واستغلالها بطريقة آمنة تضمن حماية البيئة وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة لتشكل بذلك أحد أعمدة الاقتصاد الأخضر.
- **المسؤولية البيئية والمدينة الخضراء:** تعمل المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال على استخدام وسائل انتاج ونقل صديقة للبيئة حتى عناصر الإنتاج في حد ذاتها.
- **المسؤولية البيئية والتغير المناخي:** تهدف المسؤولية البيئية الى الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الطبيعة بعقلانية ودون استنزاف الى جانب العمل على خفض نسب الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة الهوائية والتي تتسبب غالبا في ظاهرة الاحتباس الحراري والامطار الحمضية وغيرها مساهمة بدعم الاقتصاد الأخضر.
- **المسؤولية البيئية والتكنولوجيا الخضراء:** تهدف المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال الى تبني أحدث التكنولوجيات الخضراء التي تعمل على الحفاظ على البيئة وعدم الحاق الضرر بها خاصة في مجال النفايات وتدويرها وعملية التقاط الكربون لتساهم بذلك في عملية بناء الاقتصاد الأخضر ودعم التنمية المستدامة.
- **المسؤولية البيئية والحياة الخضراء:** تعمل المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال على القيام بدورات ارشادية لفائدة المجتمع من خلال الاعلام البيئي ونظام التعليم والتربية البيئية بغية الوصول الى مجتمع أخضر تحقق له الرفاهية الاجتماعية المطلوبة.

❖ **المسؤولية البيئية الاستثمار الاخضر:** تتبنى المسؤولية البيئية الوظائف الخضراء كأحد أهم المؤشرات للتوجه نحو تخضير المؤسسات ومنه تخضير الاقتصاد فتشجيع هذه الوظائف وتوفير الاستثمارات والقروض الخضراء في هذا المجال تجعل من التوجه نحو بناء اقتصاد اخضر أمرا في غاية السهولة.

4. تحليل النتائج:

1.4. تحليل الفرضية الرئيسية:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال عناصر بناء الاقتصاد الأخضر.

2.1.4 **تحليل الفرضيات الفرعية.**

الفرضية الفرعية الأولى:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استغلال الطاقات الخضراء.

الفرضية الفرعية الثانية:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه نحو المدينة الخضراء.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه انشغالات التغير المناخي.

الفرضية الفرعية الرابعة:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استخدامات التكنولوجيا الخضراء.

الفرضية الفرعية الخامسة:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال مقومات الحياة الخضراء.

الفرضية الفرعية السادسة:

تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال سياسة الاستثمار الاخضر.

من خلال الاثباتات التالية بالنسبة للفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التي قام الباحثان بوضعها تبين لنا درجة أهمية لمسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال في دعم عناصر الاقتصاد الأخضر وبنائه للتوجه نحو عالم أخضر وفقا لمعايير التنمية المستدامة، فدعم هذه المسؤولية للطاقات المتجددة من خلال استغلال الاستثمارات الخضراء لبناء مدن مستدامة بيئيا ومن أجل التقليل من مخاطر التغيرات المناخية باستخدام أحدث التكنولوجيات الخضراء المتقدمة لتحقيق جودة الحياة الخضراء، كل ذلك يدل على مدى أهمية هذه المسؤولية لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام.

5. خاتمة:

إن الالتزام بتبني مفهوم المسؤولية البيئية بمنظمات الاعمال وارسائه بطريقة صحيحة وفقا لمعايير التنمية المستدامة يؤدي بنا نحو اقتصاد أخضر ناجح يحقق التنمية بأبعادها ويرفع من مؤشراتها ويساهم في بناء عالم أخضر، فبتبني هذا المفهوم نكون قد قضينا على أكثر من نصف المشاكل البيئية التي لحقت بنا، حيث أن للمسؤولية البيئية عدة جوانب إيجابية ابتداء من استغلال الطاقات المتجددة وتدوير النفايات والتقاط الكربون الى الحفاظ على الموارد البيئية والنظم الايكولوجية وتوفير مناصب العمل الخضراء وتحقيق رفاهية المجتمع وغيرها الكثير وكل هذا في إطار دعم بناء اقتصاد اخضر قوي.

وفي هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال عناصر بناء الاقتصاد الأخضر.
- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استغلال الطاقات الخضراء.
- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه نحو المدينة الخضراء.
- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال التوجه انشغالات التغير المناخي.

- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال استخدامات التكنولوجيا الخضراء.
- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال مقومات الحياة الخضراء.
- تدعم المسؤولية البيئية لمنظمات الاعمال سياسة الاستثمار الاخضر.

ومما سبق ذكره نقترح:

- تسهيل الإجراءات في منظمات الاعمال لإرساء مفهوم المسؤولية البيئية؛
- التعرف على الصعوبات التي تحول دون تبني المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال والتغلب عليها؛
- تنويه منظمات الاعمال لضرورة تبني المسؤولية البيئية من خلال دورات التثقيف البيئي ورفع مستوى الوعي البيئي لدى هذه المنظمات؛
- قيام الدولة بتسهيلات وتعزيزات للمؤسسات المتوجهة نحو تخضير أعمالها وأنشطتها؛
- نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر عبر مختلف المؤسسات التعليمية بدءا بإدراجها في المناهج للتعليمية ووصولا الى الجامعات والمعاهد لترسيخ مبادئ المسؤولية البيئية لدى المواطن؛
- العمل على دمج القطاع العام والخاص لتطبيق آليات الاقتصاد الأخضر؛
- تحديد إستراتيجية فعلية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر على الصعيد المحلي والإقليمي.

6. قائمة المراجع:

1.6. المؤلفات.

- محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه تخصص: إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014/2013، ص 71.
- خالد اعراب، الابعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير تخصص: تسويق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص88.
- حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين إستراتيجية مقترحة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2017، ص66.

2.6. المقالات.

- مشري محمد الناصر- بقة الشريف، قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، 2017 ص ص 876-877.
- زوبيدة محسن- حمزة بن الزين- عمر الفاروق زرقون، أبعاد المسؤولية البيئة والاجتماعية في المؤسسات البترولية، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، ديسمبر 2016، ص331.
- فضالة خالد- قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017، ص ص ص 48-49-50.

- سعيد حياة- برحومة عبد الحميد، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18، 2017، ص 273.
- قحام وهيبة- شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص العمل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر .2016، ص ص 438-439.
- عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، جوان 2017. ص568.
- عبير محمود مجاهد، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحول الاقتصادات العربية نحو الاقتصاد الأخضر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد15، 2016، ص3.
- ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 02، جويلية 2013، ص14.
- عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الاخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014، ص56.
- نجوى يوسف جمال الدين- سمير أحمد أكرم- محمد حنفي حسن، الاقتصاد الأخضر: المفهوم...والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد 03 جـ1، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2014، ص439.
- المداخلات: المؤلف(ة)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، تاريخ الانعقاد، الجامعة، البلد.
- ساسي سفيان- منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 3-4.
- ثابتي الحبيب- بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 92.

8. هوامش:

[1] مشري محمد الناصر- بقة الشريف، قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، 2017، ص ص 876-877.

[2] زوبيدة محسن- حمزة بن الزين- عمر الفاروق زرقون، أبعاد المسؤولية البيئة والاجتماعية في المؤسسات البترولية، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، ديسمبر 2016، ص331.

[3] فضالة خالد- قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2017، ص48.

[4] محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه تخصص: إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014/2013، ص71.

[5] خالد اعراب، الابعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير تخصص: تسويق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص88.

[6] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 02، جويلية 2013، ص14.

[7] ساسي سفيان- منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص3.

[8] ساسي سفيان- منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، مرجع سبق ذكره، ص4.

[9] سعيد حياة- برحومة عبد الحميد، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18، 2017، ص273.

[10] فضالة خالد- قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

[11] قحام وهيبة- شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص العمل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص ص 438-439.

[12] عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، جوان 2017، ص568.

[13] عبير محمود مجاهد، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحول الاقتصادات العربية نحو الاقتصاد الأخضر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد15، 2016، ص3.

[14] ثابتي الحبيب- بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص92.

[15] عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الاخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014 ص56.

[16] حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين إستراتيجية مقترحة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2017، ص66.

[17] نجوى يوسف جمال الدين- سمير أحمد أكرم- محمد حنفي حسن، الاقتصاد الأخضر: المفهوم...والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد 03 جـ1، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2014، ص439.